

مقترح مجالس الاعتماد

ان كل العلماء والخيرين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية يسعون بل ويتمنون للارتقاء بمخرجات المؤسسات التعليمية بما يضمن سد الاحتياج الحقيقي وحسب متطلبات سوق العمل والبلد ..

أضع بين ايديكم تكملة وامتداد لمسيرة طويلة بدأت منذ سبعينات القرن الماضي وارتقت في زمن سابق الى لجنة الاعتمادية لكليات الطب العراقية ولكنها كانت تفتقر لوسائل التي تلزم الكليات تطبيق المعايير التي استحدثتها ، ، وكان البديل هو تأسيس المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب الذي ترعرع وتطور في رحم جهاز الاشراف والتقويم خلال السنتين الاخيرتين ، ، وقد اتم الاعتراف به محليا ودوليا من المؤسسات ذات العلاقة ، ،

ان سر نجاح هذا العمل كان النوايا الحقيقية للعاملين عليه لإيجاد الوسائل الكفيلة بارتقاء كليات الطب ومخرجاتها ليس الا، ، وكان شعارها العمل الدؤوب والمستمير في العنن في مبنى الوزارة وأكثر من ذلك بالاجتماعات المطولة عبر السكايب بعيد عن الاضواء والإعلام..

اليوم اعود مرة ثانية أضع بين ايديكم مقترح استراتيجيا سيسهل ويحمل كل المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية الى تطبيق كل معايير الجودة والاعتماد تطبيقا حقيقيا ونجتاز مرحلة الكتابة على الورق وكل الاعمال الافتراضية الى مرحلة التطوير الحقيقي الميداني وذلك:

من خلال لم شمل مجالس الجودة تحت مؤسسات علمية أكاديمية حقيقية دون اللجوء الى فرض الراي والمساومات السياسية : الا وهو تشكل ثلاث مجالس للاعتماد رئيسية في العراق وتنشا في رحم ورعاية جهاز الاشراف والتقويم او تحت عنوان هيئة الاعتماد وهي كالاتي:

اولا **:: المجلس الوطني لاعتماد كليات المجموعة الطبية ..** والذي يظم كل المجموعة الطبية من طب وأسنان وصيدلة وتقنيات طبية وطب بيطري ومعاهد صحية ويتفرع منه اقسام لكل اختصاص

الثاني **:: المجلس العراقي لاعتماد كليات الهندسية والعلوم** والذي يظم مجموعتها ويتفرع عنها اقسام لكل منها

الثالث **:: المجلس العراقي لاعتماد الكليات الانسانية** ويتفرع عنها اقسام لاختصاصاتها.

الجدوى العامة : يسهل هذا العمل :

١ - إيجاد كيانات شبه مستقلة من خبراء يتم اختيارهم كأعضاء واخرين كاستشاريين للمجالس واخرين ساندين في لجان التقييم وتتم عملية منح الاعتماد اعتمادا على معايير توضع مسبقا ودليل اعتماد كما حصل مع (المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب) . هذه تتم وبكل علمية بعيد عن

كل الاعترارات والانتماءات . ويكون لهذه الكيانات القدرة والدعم الكامل ومتوافقة لقوانين الوزارة التي تلزم الكليات الحكومية او الأهلية لأخذ الاعتماد منها من خلال مدة تحددها الوزارة وبذا سيلزم هذه المؤسسات لتطبيق كل قيم ومثل الجودة والاعتماد وبالتالي الارتقاء بالمثل والقيم العلمية حسب المتطلبات والاحتياجات التي بنيت عليها المعايير العراقية للمجلس المعني..

٢- اختصار بإعداد مجالس تحسين الجودة (وتسمى مجالس الاعتماد الوطني الهندسي والعلوم ، ومجلس الاعتماد للدراسات الانسانية ، إضافة الى الموجود حاليا وهو المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب) التي كان من المؤمل ان تخضع مستقبلا الى هيئة الجودة والتي يحتاج لها مصادقة رئاسة الوزراء والبرلمان والذي قد يَصْبُ بالتالي بروى المحاصصة ..

وفي ادناه الجدوى ..العلمية والاقتصادية:

١- الجدوى والسمعة العلمية للعراق والتعليم العالي فيه من خلال فرض منح الاعتماد للكليات الأجنبية خارج البلد من خلال عدم الاعتراف بالخريجين من طلبتهم الا من خلال اعتماد تلك المؤسسات التعليمية من المجالس العراقية حسب الاختصاص وخصوصا الجامعات الأهلية خارج القطر وكذلك داخل العراق.. وهذا اكيد يتم مقابل أموال مقابل منح الاعتماد مما يوفر عملة صعبة للبلد وتعظيم موارد التعليم العالي.

ب- الجدوى الاقتصادية : يتم منح الاعتماد مقابل مبالغ يتم تحديدها مع وزارة التعليم العالي بالنسبة للمؤسسات الحكومية ويتم إصدار تعليمات بذلك ، وبمبالغ اكبر بالنسبة للمؤسسات التعليمية الأهلية كان تبدأ (١٠٠) مائة مليون دينار عند التسجيل وضمن نفس المعايير العراقية ومن ثم مثلا تسديد المبلغ الباقي ١٥٠ مليون تدفع عند منح الاعتماد . والتصرف المالي يكون بنظام المكاتب الاستشارية لتمويل المجالس نفسها وبنفس الوقت بنسب وارادات للوزارة وحوافز للعاملين في المجالس..

الرؤى المستقبلية..

تنشأ المجالس الثلاثة في رحم جهاز الاشراف والتقويم العلمي في فترتها التأسيسية وفترة تنظيم هيكلتها التنظيمية ومعاييرها وانظمتها الداخلية خلال فترة تحدد وسقف زمني يحدد مسبقا ،

وبعدها تطور وتعطى الصلاحيات التي تدرس بجدية وقوة واعتمادا على القوانين المرعية في هذا المجال لكي تكون لها سمعتها وشخصياتها المعنوية التي تؤهلها نوع من الاستقلالية في مفاتحة المؤسسات التعليمية التي تتواصل معها ويكون لها حرية القرار في منح الاعتماد من عدمه ،،

والمقترح ان تكون للمجالس الثلاثة حقوق وامكانات وصلاحيات بما يتلاءم وعملها وهو ما يوازي صلاحيات المجلس العراقي للاختصاصات الطبية والذي يتمتع بصلاحيات ترتقي الى

مستوى جامعة وبالتالي ارتباطها بمعالي وزير التعليم العالي وبذا يكون رؤساء المجالس اعضاء
في هيئة الرأي مما سيكون لها الدور الفاعل في الارتقاء بمستوى ومخرجات التعليم العالي .

والله ما وراء القصد

الاستاد الدكتور طالب جواد كاظم

نائب رئيس المجلس الوطني لاعتماد كليات الطب

عضو لجنة معايير اعتماد الاكاديمي لمؤسسات التعليم العالي

عضو لجنة معايير المختبر السريري الجيد الوزارية

عضو لجنة تأهيل مختبرات كليات الطب الوزارية

عضو اللجنة الوزارية العليا لمتابعة المنهاج التكاملي